14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس والجمعة 24-25 يناير 2013 العدد 15672

إشراف/ أحمد مفتاح

لافروف يتهم «مجموعة العمل حول سورية» بعدم محاولة توطين حوار حقيقي

■ موسكو / وكالات :

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس الأربعاء أن موسكو مهتمة بعدم زعزعة الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأن أسطولها في هذا البحر هو عامل استقرار في المنطقة.

وشدد لافروف، خلال المؤتمر الصحفي الذي استعرض فيه حصاد عمل الدبلوماسية الروسية للعام الماضي، على أنه لا يمكن استخدام مجلس الأمن الدولي لشرعنة التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية، داعيا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحريك عملية المفاوضات في الشرق الأوسط.

وفي الشأن السوري، قال لافروف: «المشكلة تتمثل بتمسك المعارضة بشرط تنحي الرئيس الأسد». مضيفا: «لن يتغير الأمر إذا استمر الوضع كذلك، أولويتنا تتمثل في تحقيق استقرار الوضع ووقف العنف في سورية».

وأشار وزير الخارجية الروسي إلى أن أعضاء آخرين في «مجموعة العمل حول سورية» يرسلون إشارات خاطئة في اتصالاتهم مع «المعارضة» في سورية، داعيا في الوقت نفسه إلى عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت في حق دول أخرى سابقا في سورية.

وأردف قائلا: «للأسف ليست هناك محاولات حقيقية لجعل الأطراف في سورية تجلس وراء طاولة المفاوضات».

كما أكد وزير الخارجية الروسية ضرورة إشراك إيران في حل الكثير من مشاكل المنطقة، مبينا أنها جزء مهم في منطقة الشرق الأوسط، وقال: «من الخطأ عدم دعوة إيران إلى الاجتماعات الدولية حول سورية».

من جهة أخرى، أوضح المسؤول الروسي أن بلاده لم تبدأ عملية إجلاء مواطنيها من سورية، وقال: «هناك عائلات قررت السفر إلى روسيا على متن الطائرات التي نقلت المساعدات الإنسانية إلى سورية».

يذكر أن سبعة وسبعين من الرعايا الروس المقيمين في سورية، فقط غادروا سورية إلى مطار دوموديدوفو في موسكو على متن طائرتين تابعتين لوزارة الطوارئ انطلقتا من بيروت، ومعظمهم من النساء والأطفال.

مصريون تورطوا بهجومي الجزائر وليبيا

نقلت صحيفة (نيويورك تايمز) الأميركية عن مسؤول جزائري كبير القول إن عددا من المصريين الذين كانوا ضمن المجوعة المسلحة التي اعتدت على منشأة لإنتاج الغاز في الجزائر الأسبوع المنصرم، سبق أن شاركوا في الهجوم الدموي على القنصلية الأميركية في بنغازي، ليبيا، في سبتمبر.

وذكر المسؤول أن المصريين الذين تورطوا في الهجومين لقوا مصرعهم على أيدي القوات الجزائرية خلال محنة الأيام الأربعة التي انتهت بمقتل ما لا يقل عن 38 رهينة و29 من الخاطفين.

واستطرد المسؤول قائلا إن ثلاثة من المسلحين أُلقي القبض عليهم أحياءً، وإن أحدهم كشف تفاصيل الاعتداءين أثناء التحقيق معه من قبل أجهزة الأمن الجزائرية.

وأوضحت الصحيفة الأميركية أنه إذا ما ثبتت صحة تلك المعلومات فإن وجود علاقة بين الهجومين من شأنه أن يعزز من صورة الجماعات الجهادية وقدرتها على نقل أنشطتها عبر الحدود.

ولطالما حذر المسؤولون الأميركيون من أن الطبيعة المتقلبة للمنطقة بحدودها السهلة الاختراق، ودولها المضطربة، وسلاحها ومقاتليها المعتنقين لنفس الأفكار، تشكل مسرحا خطيرا يتيح للمتطرفين التعاون فيما بينهم في أراض شاسعة.

ويقول الجزائريّون الآن إن مؤامرة الاستيلاء على منشأة الغاز بالصحراء جرى حبكها في شمالي مالي أيضا، حيث يُعتقد أن مختار بلمختار -قائد الجماعة التي أعلنت مسؤوليتها عن الحادثة- يتخذ من تلك المنطقة قاعدة له.

غير أن المسؤول الجزائري لم يشرح الأسباب التي تجعل تأكيد المسلح المعتقل بأن زملاءه المصريين شاركوا في هجومي بنغازي والجزائر، دليلا يُعتد به.

ونسبت نيويورك تايمز إلى المسؤول الذي لم يشأ ذكر اسمه، القول إن ما حدث «نتاج» ثورات الربيع العربي، معربا عن أمله في أن يكون الأميركيون على دراية بذلك.

أمريكا ستنشر (3500) جندي في (35) دولة أفريقية

كشفت صحيفة (وورلد تريبيون) الأمريكية النقاب عن أن الولايات المتحدة ستنشر قواتها فى 35 دولة أفريقية خلال العام الجاري للتعامل مع تنامي قوة تنظيم القاعدة والتهديدات الإرهابية الأخرى من الشبكات المتصلة بالتنظيم.

وأوضحت الصحيفة الأمريكية في سياق تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني أمس أن العدد الإجمالي للقوات المقرر نشرها في دول أفريقيا يبلغ 3500 جندي ،

وستكون من الفرق القتالية للواء الثاني في سلاح المشاة الأول الذي يتخذ ولاية تكساس الأمريكية مقرا له.

وأضافت «وورلد تريبيون» أن واشنطن أقدمت على هذا التحرك ؛ لأنها أظهرت عدم استعداد ونقص في إدراك مستويات التهديد في أفريقيا قبل الهجمات الإرهابية على مقرات دبلوماسية أمريكية في بعض الدول العربية مثل ليبيا في سبتمبر الماضي.

وبينت الصحيفة أن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» أعلنت ضرورة إرسال قوات قتالية إلى المناطق المضطربة في أفريقيا لاستئصال جذور الإرهاب الرئيسية.

يشار إلى أن قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» الجنرال كارتر هام قد صرح بأن الوضع الراهن في المنطقة يعد مختلفا تماما عما كان عليه في السابق.. مشيرا إلى وجود مجموعات متشددة جديدة لا تنتمي للقاعدة لكنها تشكل تهديدات جسيمة للولايات المتحدة.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية لقيادة أفريقيا الميجور روبرت فيرمان إن القاعدة تمثل تهديدا متناميا بعد كشف شبكات متصلة بالتنظيم ومنظمات شبيهة بها مؤكدا ضرورة الوعي به.

وأشارة إلى أن وزير الدفاع ليون بانيتا قال مرارا إن الولايات المتحدة ستضغط على تنظيم القاعدة في أي مكان يذهب إليه.

تقرير: انتهاكات كثيرة للحقوق السياسية والاقتصادية بمصر بعد عامين على الانتفاضة

■ صحفيون يرددون هتافات مناهضة للرئيس المصري محمد مرسي أمام نقابتهم في القاهرة يوم 17 ديسمبر الماضي

□ القاهرة/ متابعات:

أكدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أمس الأول الثلاثاء أن مصر شهدت انتهاكات «جمة» على صعيد الحقوق السياسية والاقتصادية على مدى العامين الماضيين في أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في انتفاضة شعبية عام 2011.

وتحل الذكرى الثانية لاندلاع الانتفاضة يوم غد الجمعة في ظل أزمة سياسية بين القوى الإسلامية التي ينتمي لها الرئيس المنتخب محمد مرسي والقوى الليبرالية المعارضة.

وترفض المعارضة الدستور الجديد للبلاد وتقول انه يقيد الحقوق والحريات وتتهم جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها مرسي بالسعي للسيطرة على كل السلطات.

وذكرت المنظمة في تقريرها السنوي الذي صدر أمس الأول الثلاثاء بعنوان: (مواطنون بلا حقوق .. بعد عامين من ثورة 25 يناير) انه «بعد مرور عامين على الثورة... مازالت حرية الرأي والتعبير تعاني. أما العدالة الاجتماعية فقد كانت مثل سابقتها في طي النسيان. ولم يتم ايلاء منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً يذكر».

وقال حافظ ابو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مؤتمر صحفي بمقر المنظمة بالقاهرة «يؤسفنا أن المقارنة بين الأوضاع وبين ما قبل وما بعد ل م تكن في صالح ما بعد الثورة».

وذكر التقرير أن المنظمة رصدت خلال العام المنصرم نحو 165 حالة تعذيب داخل أقسام الشرطة من بينها 17 حالة وفاة توافرت «شكوك قوية» أنهم قتلوا جراء «التعذيب وسوء المعاملة».

وأضاف أنه تم توثيق وقائع تعذيب 12 امرأة داخل أقسام الشرطة منذ الإطاحة بمبارك.

وأوضح التقرير أن أوضاع حرية الرأي والتعبير لم تشهد أي تغير، مضيفا أن الوضع ازداد «قتامه» في عهد مرسي.

وأشار ابو سعدة إلى تقديم العديد من البلاغات ضد صحفيين بتهمة «اهانة الرئيس» من بينها ثلاثة بلاغات من مؤسسة الرئاسة.

وذكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في القاهرة يوم الأحد الماضي أن أول مئتي يوم في حكم مرسي -الذي تولى الحكم في 30 يونيو حزيران الماضي- سجلت رقما قياسيا في ملاحقة الإعلاميين والصحفيين «بزعم إهانة الرئيس» بما يزيد على ما شهدته مصر طوال أكثر من 115 عاما.

وقال ابو سعدة إن المنظمة المصرية رصدت 356 حالة لانتهاكات حرية الرأي والتعبير لصحفيين وإعلاميين ومدونين.

ووصف ابو سعدة مقتل الصحفي الحسيني ابو ضيف خلال اشتباكات بين معارضين ومؤيدين لمرسي أمام قصر الاتحادية الرئاسي الشهر الماضي بأنه «تطور خطير» في التعامل مع الصحفيين.

وأكد التقرير أن الحق في التجمع السلمي شهد «انتهاكات بلا حدود...أثناء تولي المجلس العسكري الفترة الانتقالية للحكم أو في عهد الرئيس مرسي».

ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من مسؤولين بإدارة مرسي.

من جانب أخر أوضح عصام شيحه المحامي بالنقض وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد في المؤتمر الصحفي: « أن النظام الحاكم اعتمد على آلية قمع المتظاهرين وتربص بحرية الرأي والتعبير.»

وانتقد التقرير استمرار المحاكمات العسكرية للمدنيين وأشار إلى رصد المنظمة لنحو 1300 حالة محاكمة عسكرية لمدنيين في العامين الماضيين.

وأشار ابو سعدة إلى استمرار تعرض المصريين في الخارج لانتهاكات برغم تعهدات وزارة الخارجية بالعمل على حماية المصريين في الخارج والدفاع عن حقوقهم.

وانتقد شيحة ما اسماها «النظرة المزدوجة» في التعامل مع المصريين في الخارج.

في غضون ذلك ندد نشطاء باهتمام الرئاسة بقضية اعتقال مصريين ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين مؤخرا في دول عربية وتجاهلها لقضايا أخرى من بينها قضية ناشط حقوقي مسجون في دولة عربية بتهمة تهريب أقراص مخدرة.

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية قال التقرير «يمكن القول أن منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تشهد أي تطور وخاصة في العام الثاني للثورة وبعد تولي رئيس مدني مقاليد السلطة .. لكن على العكس زادت حدة الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد».

وقال ابو سعدة إن تردي الأوضاع الاقتصادية «يضغط على الفقراء والمهمشين بالبلاد وينتهك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية».

وانتقدت المنظمة الدستور المصري الجديد الذي اقر في ديسمبر الماضي، وقالت انه ينتهك حقوق المرأة والمسيحيين.. وأوصت بضرورة إعادة تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة من كافة طوائف المجتمع لصياغة دستور جديد.

ووصف التقرير الجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور والتي هيمن عليها الإسلاميون بأنها «مشوهة» ولا تمثل كافة طوائف الشعب.

عن على سؤال بشأن اتهام التيار الحاكم لمنظمات حقوق الإنسان بالتحامل والمبالغة، قال ابو سعدة «كان نفس الاتهام موجها الينا قبل الثورة وكانوا يتهموننا بالانحياز للإخوان المسلمين».

وأضاف في تصريح صحافي عن تفسيره للانتهاكات التي ارتكبت بعد تولي الإسلاميين الحكم رغم تعرضهم للتنكيل والسجن قبل الانتفاضة: «هم يعتقدون أن هذه هي أساليب الحكم ويرون أن الفارق بينهم وبين مبارك هو الانتخابات فقط».

الجيش السوري يشق مرحلة جديدة في حربه ضد الإرهاب

دمشق / متابعات :

ذكرت صحيفة «الأخبار» اللبنانية عن اتجاه سورية نحو مرحلة جديدة، سياسياً وعسكريا ودبلوماسيا، كاشفة عن معلومات حول تغييرات جذرية، أدخلت على عمل الجيش العربي السوري وأدائه، كما أشارت إلى وجود حملة جهنمية، تقودها الأطراف المعادية لسورية، من خلال عمليات إرهابية ومحاولات لـ«شرعنة» المعارضين الذين خلقتهم في عواصمها.

وتوضح الصحيفة في عددها الصادر يوم الاثنين أن تطورات جديدة، برزت على أداء الجيشالسوري، بعد فشل ما سمته الأطراف المعادية لسورية وإرهابييها بـ «غزوة دمشق»، وتقول مصادر دبلوماسية للصحيفة: «إن تغييرات جذرية طرأت على آليات العمل والتخطيط وحتى التنفيذ، وإن الجهد الخاص بعمل الاستخبارات العسكرية، قد تقدّم وأتاح للجيش تحقيق نجاحات ميدانية في مناطق عدّة من ريف دمشق ومنطقة حمص».

وتوضح المصادر قائلة: «إن خطاب الرئيس بشار الأسد الأخير في دار الأوبرا، وحصيلة محادثات الإبراهيمي في جنيف، كانت ذروة المرحلة الأخيرة، وكانت حصيلة الواقع الميداني المستجد. وبالتالي فإن النتيجة التي لا تحسم الجدال سوف تفتح الباب أمام أسئلة حول المرحلة التالية».

ميدانياً، تشير المعطيات الواردة من دمشق، أن الجيش السوري يسعى إلى تحقيق خطوات هدفها الإمساك مجدداً بكل منطقة دمشق وريفها، وكذلك منطقة حمص وريفها، ما يعني توقع عمليات عسكرية من الغوطة الشرقية إلى بعض المناطق المتصلة بالجنوب، إلى منطقة القصير وقرى في ريف حمص. وسوف يكون لنتائج هذه المواجهات انعكاسات أساسية على المرحلة المقبلة.

كما تلفت مصادر «الأخبار» إلى أن المناخات الدبلوماسية الخارجية، لا تشير إلى تسوية قريبة، ولكنّها تقول: «إن هناك مَن يتحرك من مكانه ولو ببطء، والموفد الدولي الأخضر الإبراهيمي يعيش مراوحة في الجدال الدبلوماسي من حوله».

كما فضحت الصحف الغربية ووسائل الإعلام الأجنبية، هذه العصابات وما تقوم به من مجازر ونهب وسرقة واعتداءات وتفجيرات وكل ما ينطوي تحت الأعمال الإرهابية التي تسعى لتدمير الوطن والمواطن.

كما تسعى الأطراف المعادية لسورية والممولة للإرهاب فيها، إلى خلق «تفاهمات ميدانية» تحول دون استمرار المواجهات المتفرقة بين «جبهة النصرة» وباقي المجموعات الإرهابية المسلحة، وخصوصاً في مناطق إدلب وريف حلب، وذلك بعد أن تعرت أمام الرأي العام العالمي.

إلى ذلك أكدت المعلومات أن الدول والمشيخات التي باتت معروفة للجميع، تخطط وبعد فشلها في «غزوة دمشق» كما تسميها، إلى عمل إرهابي يستهدف دوائر حكومية، أو من خلال توسيع رقعة تواجد الإرهابيين في بعض المناطق، ولم تخف المصادر عينها أن تلجأ هذه الأطراف إلى عمليات القتل العشوائي من خلال تفجيرات إرهابية في سورية.

كلمات

د.ثروت الخرباوي

ثورة الفجأة

صدق أو لا تصدق!!

أحاول في الأيام الأخيرة أن أهرب من الحديث عن الإخوان، إلا أنهم مثل القط الذى يثير المشاكل في بيتك، فإذا حملته للتخلص منه في أبعد مكان ممكن إذا بك تفاجأ به عند عودتك للبيت متربعاً على الكنبة الوثيرة التي اعتاد الجلوس عليها وخربشها بأظافره الحادة، كيف عاد وكيف اقتحم البيت مرة أخرى، علمُ هذا عند الله، له في خلقه شؤون، ولنا في الإَخوان شجون بعد أن أصبحوا في حياتنا كلصقة بالغراء،

لا أريد أن يتصور أحدكم أن كلماتي هذه هي بمثابة جر شكل الإخوان، إذ كنت قد نويت فعلا في مقالي الأول لـ«المصري اليوم» أن أبتعد عن الشر حتى لو اضطررت للغناء له، ولكننا في هذه الأيام نشهد الذكرى الثانية للمأسوف عليها ثورة يناير، لذلك كان ولابد أن نتحدث عن الإخوان بحسب أنهم الآن يجلسون على الكرسي نفسه الذي جلس عليه كل الفراعين المستبدين، ويبدو أن للاستبداد عدوى ليس لها تطعيم، ولذلك وجب الحديث عن الإخوان والثورة.

يقول البعض بصيغة التأكيد بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير إن الإخوان يسعون دائماً إلى ابتلاع الثورات، يدخلونها في دور الكومبارس، ثم سرعان ما يحصلون على دور البطولة فيها، فشلوا في هذا في ثورة يوليو ولكنهم نجحوا في ثورة يناير، فهل ابتلعوا ثورة يناير بالفعل؟ ويقول البعض الآخر إن الإخوان ضد التحالفات الوطنية وإنهم لا يستمرون في تحالف أبداً، لأنهم دائماً وأبدا يبحثون عن مصالح تنظيمهم التي قد تكون أعلى عندهم من مصالح الأمة لذلك فهم الذين يبدؤون في الاصطدام واللدغ وفض التحالفات ويُذيقون الآخرين من هذه الكأس مرات ومرات، وأظن أن مصر كلها عرفت مؤخراً أن هذا صحيح؟

أما الإجابة عن السؤال الأول فهي صحيحة في معظم الأحيان، ولكي نسبر غور الإخوان ونظرتهم للثورات ينبغي أن نفهم طبيعة ثورتنا، فكما يقول الجميع: لم يكن أحد يتوقع أن تقوم ثورة في مصر!! والذين لم يتوقعوا الثورة إما أنهم فقدوا الثقة في الشعب وظنوا أنه سيظل مخدراً غائبا عن الوعي الوطني، وإما أنهم بالغوا في قوة النظام الضعيف، ولكن الثورة رغم الدهشة التي أصابت الجميع كانت تُخفي نفسها تحت جبل جليد وهمي، وكما يقول علماء الاجتماع: «إن أعظم الثورات هي التي تنجح في إخفاء لهيبها»، وكما أن هناك موت الفجأة الذي يستعيذ منه الصالحون فهناك ثورة الفجأة التي يستعيذ منها الحكام.

إذن هل يستطيع أحدنا تلخيص قصة الإخوان مع ثورة الخامس والعشرين من يناير في كلمة أو في كلمتين، سيضطر حتماً كاتب المقال إلى القيام بهذا التلخيص لذلك أقول: اتفق أو توافق الإخوان مع المؤسسة العسكرية وتعلموا من درس ثورة يوليو، إلا أن الإخوان الذين وصلوا للحكم بعد الاتفاق مع المجلس العسكري وقعوا في خلافات جمة مع البسطاء من أفراد الشعب ومع معظم أو كل القوى السياسية الثورية والإصلاحية، وقد غاب عن الإخوان أن الاختلاف في عالم السياسة وارد إلا أن الخلاف مع بسطاء الشعب والوقوف منهم ومن القوى السياسية المختلفة موقف العداء هو بمثابة انتحار سياسي، وأكبر دليل على أنهم على وشك الانتحار أنهم لم يستعيذوا من ثورة فجأة قد تداهمهم وتقوض عرشهم قريبا.

حول العالم

البنتاغون يبرئ قائد إيساف

□ واشنطن / وكالات :

برأت وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) قائد القوة الدولية للمساعدة على حفظ الأمن في أفغانستان (إيساف) الجنرال جون آلن من تهمة إساءة التصرف بعدما أخضع لتحقيق إثر العثور على اتصالات غير ملائمة بينه وبين امرأة على صلة بفضيحة مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي أي) المستقيل ديفد بترايوس.

وقال البنتاغون إن «ادعاءات سوء السلوك (ضد آلن) لم يدعمها التحقيق»، وأوضح المتحدث باسم البنتاغون جورج ليتل أن وزير الدفاع ليون بانيتا لديه «ثقة كاملة في القيادة المستمرة للجنرال آلن الذي يخدم بتميز في أفغانستان». ورفض متحدث باسم آلن التعليق على الموضوع.

وكان اسم الجنرال آلن قد أثير في قضية بترايوس التي رُفعت بعد اكتشاف علاقة مدير «سي آي أي» السابق مع كاتبة سيرته بولا برودويل. وأدت الفضيحة إلى استقالة بترايوس من الوكالة في 9 نوفمبر الماضي.

وخضع آلن للتحقيق من قبل المفتش العام في البنتاغون بعد أن عثر مكتب التحقيقات الفدرالية على رسائل متداولة بينه وبين جيل كيلي، التي كانت تعتبر الرابط بين وزارة الخارجية الأميركية وقيادة العمليات الخاصة المشتركة في الجيش بفلوريدا.

وكيلي هي التي أبلغت مكتب التحقيقات الفدرالي بتلقيها رسائل تهديد أثارت ذعرها فتم تعقبها ليتم اكتشاف أن بولا برودويل (40 عاما) هي التي أرسلتها، واكتشفت حينها رسائل إلكترونية فجرت الفضيحة التي أطاحت ببترايوس.

يشار إلى أن التحقيق دفع البيت الأبيض إلى تجميد ترشيح آلن لمنصب قائد أعلى لحلف شمال الأطلسي (ناتو) في أوروبا.

وتسلم آلن -وهو متزوج وله ابنتان- قيادة قوات إيساف في أفغانستان في يوليو/تموز 2011.

إعلان انتهاء الحركة العسكرية بإريتريا

□ أسمرا / وكالات :

أعلن موقع المعارضة الإريترية في المنفى «عواتي دوت كوم» أن العسكريين الذين احتلوا أمس الأول وزارة الإعلام في أسمرا أنهوا حركتهم وأفرجوا عن الموظفين الذين احتجزوهم، وسط تأكيدات رسمية بعودة الهدوء إلى شوارع العاصمة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مدير مكتب الرئيس الإريتري أسياس أفورقي أن «كل شيء هادئ كما كان الأمر أمس»، بينما لم تتوفر أي معلومات من مصادر مستقلة في أسمرا.

وبحسب مسؤول كبير في المخابرات، فإن جنودا إريتريين ترافقهم دبابات حاصروا الاثنين الماضي وزارة الإعلام وأرغموا أجهزة الإعلام الرسمية على بث بيان يطالب بالإفراج عن السجناء السياسيين.

واعتبر مسؤول العلاقات العامة لمنسقية القوى الوطنية الديمقراطية الإريترية عبد الرحمن السيد أن الذي جرى يمكن وصفه بأنه حركة محدودة قامت بها قوى عسكرية.

وأضاف من لندن أن انقطاع الإرسال التلفزيوني بعد بث البيان يدل على أن السيطرة على الإعلام لم تكن بشكل كامل.

وقال مصدر إريتري إن صراعا بين أربعة جنرالات بدأ يطفو على السطح في غياب كامل للمؤسسة العسكرية لحسمه.

وأشار المصدر إلى أن هناك تذمرا وسط المؤسسة العسكرية بسبب خطوة الرئاسة بتكوين ما أسماها مليشيات جديدة موازية للقوات المسلحة.

بدوره تحدث بشير إسحق من التحالف الديمقراطي الإريتري للجزيرة عن انشقاقات داخل الجيش ومطالبات بإطلاق معتقلين سياسيين وإطلاق عملية إصلاح دستوري.

وأعرب عن اعتقاده بأن ما جرى هو محاولة انقلاب على الرئيس أفورقي، مشيرا إلى تدهور اقتصادي وتذمر داخل الجيش منذ فترة طويلة.

وتفيد تقديرات الأمم المتحدة العام الماضي بأن ما بين خمسة آلاف وعشرة آلاف سجين سياسي محتجزون في إريتريا، التي تتهمها جماعات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بممارسة التعذيب والإعدام دون محاكمة. كما لا توجد وسائل إعلام مستقلة في إريتريا.

يشار إلى أن الرئيس أسياس أفورقي (66 عاما) يحكم إريتريا -كما تقول وكالة الصحافة الفرنسية- بيد من حديد منذ إعلان استقلالها في العام 1993 بعد حرب استمرت 30 عاما ضد الاحتلال الإثيوبي.

الفلبين تشكو الصين لمحكمة دولية

□ مانيلا / وكالات :

قالت الحكومة الفلبينية إنها طلبت تدخل محكمة دولية تابعة للأمم المتحدة في نزاعها الإقليمي مع الصين حول مناطق ببحر الصين الجنوبي، متهمة بكين بانتهاك سيادتها، في حين أصرت الصين على أن الحل لن يتم إلا بالمفاوضات.

وقال وزير الشؤون الخارجية الفلبيني ألبير ديل روزاريو في مؤتمر صحفي إن بلاده قدمت إشعارا شفهيا إلى السفير الصيني ما كيكينغ بعد ظهر أمس الأول لإبلاغ بكين بقرار مانيلا رفع شكواها إلى محكمة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وأضاف أن هذه الخطوة تأتي نظراً إلى أن بلاده استنفدت تقريبا جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية من أجل التوصل إلى تسوية، وأنها الرد المناسب لوضع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في إطار صحيح، مطالبا المحكمة بأن تعلن أن على الصين الالتزام بمعاهدة الأمم المتحدة للقانون البحري.

في المقابل، نقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن السفير الصيني في الفلبين قوله إن الصين «لديها سيادة لا تقبل الجدل» على الجزر في بحر الصين الجنوبي والمياه المحيطة بها.

وأضاف كيكينغ قوله بعد اجتماع مع دبلوماسي فلبيني كبير إن الجانب الصيني يتمسك بقوة بضرورة

تسوية الخلافات من خلال الأطراف المعنية عن طريق المفاوضات.

وجاء في بيان للسفارة أن الدول الأخرى التي تقول بأحقيتها بجزر في المنطقة تدعم موقف الصين المتعلق بضرورة حل النزاعات بين الأطراف المعنية. ويذكر أن كلا من فيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان تدعي أحقيتها في بعض جزر المنطقة.

وكانت العلاقات بين الفلبين والصين قد توترت في أبريل بمنطقة «سكاربورو شؤال» الواقعة في عمق بحر الصين الجنوبي، والتي تؤكد الصين تبعيتها لها إضافة إلى مناطق أخرى، بينما تطالب الفلبين جارتها بالكف عن أي أعمال تنتهك بها حقوق سيادتها في المناطق التي تقع ضمن مسافة 200 ميل بحري عن سواحلها.

يشار إلى أن حل القضايا البحرية قد يتطلب في العادة مرور ثلاث إلى أربع سنوات من المداولات في المحاكم الدولية، ومع أن جميع قرارات المحكمة ملزمة للبلدان المعنية إلا أنها لا تمتلك سلطة لفرض قراراتها.